تحديات مؤسسات الأمن والدفاع في الحكومة الإتحادية العراقية

عثمان رياض *

سيتا، العراق*

ملخص: تواجه المؤسسة العسكرية والأمنية العراقية تحديات على مستويات إستراتيجية وتكتيكية، وهذا يستدعي إعادة النظر في الإستراتيجية الشاملة للأمن الوطني العراقي. يأتي هذا التحليل في فترة حرجة تسعى فيه الدولة العراقية إلى بسط الأمن وتحقيق هيبة الدولة واحتكار قوة السلاح، في مواجهة تهديد التنظيمات الإرهابية، وتزايد نفوذ المليشيات على حساب أجهزة الأمن الرسمية. يهدف هذا التحليل إلى التعرف إلى طبيعة تحديات المؤسسات العسكرية والأمنية العراقية، واستعراض المسار الزمني للأحداث الأمنية التي أثّرت في تطور القوات المسلحة العراقية، خصوصًا بعد الانسحاب الأمريكي من العراق عام 2011، وأحداث سيطرة تنظيم داعش عام 2014. كما ستجري مناقشة التحديات البنيوية التي تتعلق بإشكالية التأسيس والبناء التي حدّت من نمو وتطور المؤسسة العسكرية والأمنية، والتحديات الوظيفية التي تتعلق بتنفيذ مهام أجهزة الأمن والدفاع، التي تسهم في ضعف أداء وظائف المؤسسة العسكرية والأمنية.

الكلمات المفتاحية: الجيش العراقي، الأمن الوطني العراقي، الحشد الشعبي، إقليم كردستان العراق.

Iraqi Federal Government's Security and Defense Challenges

OTHMAN RIYADH *

ORCID NO :0000-0003-1592-097X

ABSTRACT *The Iraqi military and security services are facing challenges at strategic and tactical levels, which needs a review of the comprehensive strategy for Iraqi national security. This paper comes at a critical period in which the state seeks to extend security, achieve state prestige. At the same time, it prevents the threat of ISIS and the increasing influence of PMF's. In addition, this analysis aims to identify the nature of the challenges of the Iraqi military and security services, then so review the timeline of security events that how it affected the development of the Iraqi armed forces capacity. Also the U.S forces withdrawal from Iraq in 2011, and the ISIS period after 2014. The main point we discussed, firstly; the "structural challenges" related to the establishment and construction problems, which limited the growth and development of defense and security establishments. Secondly, the functional challenges related to the implementation of the tasks of the security and defense services, which, deepen to the poor performance of the functions of the military and security establishment.*

* Seta, Iraq

رؤيـــة تركيـــة
2021-(1/10)
152 - 133

Keywords: Iraqi Army, National Security, Popular Mobilization Forces, Iraqi Kurdistan Region.

DOI:10.36360/1560-010-001-006

مدخل:

تُعَدّ المؤسسات العسكرية والأمنية من أهمّ المؤسسات التي تعمل الدول على بناء قدراتها لغرض درء المخاطر والتهديدات الأجنبية، ومعالجة التحديات الأمنية الداخلية، لما في ذلك من أثر كبير في حماية المصالح الوطنية، والنظام السياسي والاستقرار الأمني والاقتصادي. وعلى مر مراحل بناء وتطور المؤسسة العسكرية والأمنية في العراق كانت هذه المؤسسة ضحية الأنظمة السياسة التي حاولت استغلالها لمصلتحها ولم تعمل على بقائها محايدة.

شهد العراق بعد عام 2003 تغييرًا جذريًّا تمثل بسقوط النظام البعثي الشمولي الذي حكم البلد مدة 35عامًا، وحلّ بدله نظام سياسي ديمقراطي جديد يختلف كليًّا عن سابقه في أُسسه وتوجهاته ومؤسساته السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. ولكون التغيير قد جرى بصورة تدخل عسكري خارجي مباشر، صاحبه اتخاذ قرارات خاطئة، لم تراعِ واقع المجتمع العراقي وظروفه وتراكمات تجربته التاريخية، كان في مقدمتها قرار حَل المؤسسات العسكرية والأمنية السابقة، وتشكيل مؤسسات جديدة تفتقد إلى التوازن في تركيبتها وبنيتها وتوجهها- فإنه أدى بالنتيجة إلى عدم استقرار سياسي، وتمزق اجتماعي، واقتتال طائفي، وبيئة أمنية رخوة جاذبة للإرهاب والتطرف، ونشاط المليشيات المسلحة، والتنظيمات العابرة للحدود.

شُكِّلت في العراق مؤسسات عسكرية وأمنية جديدة لكل من الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان مختلفة عن المؤسسات السابقة، تعاني مشكلات كبيرة وتحديات خطيرة أثّرت بصورة سلبية في أدائها ومسؤولياتها في حفظ الأمن والاستقرار.

يأتي هذا التحليل في ظل المرحلة الحساسة التي يشهدها تاريخ العراق الحديث، والأزمات السياسية والأمنية الراهنة التي تمر بها الساحة الإقليمية والدولية. وهذا يستدعي إعادة النظر في الإستراتيجية الشاملة للأمن الوطني العراقي، وإعادة النظر بخلق عقيدة قتالية وطنية لدى الأفراد والمؤسسات العسكرية والأمنية، بحيث يستلزم إعادة هيكلة القوات الأمنية والعسكرية المختلفة بما يسهم في عملية بناء جيش قوي نوعي يعمل على حماية المدنيين، والوقوف بوجه الإرهاب في كل مناطق العراق، ويحمي حدوده، ووحدة أراضيه.

تحديات تأسيس الجيش العراقي للفترة 2003 - 2011

إنّ عملية بناء المؤسسة العسكرية الجديدة بعد عام 2003 افتقرت إلى النظرة الصائبة

والمهنية والعلمية التي يتصف بها علم التنظيم العسكري بأسسه المعروفة. شهدت بداية التشكيل تجميع عدد من الأشخاص يُسلَّحون بما يتيسر من أسلحة، ويوضع على رأس كل مجموعة منهم ضابط يُمنَح رتبة لا تتلاءم وخبرته ولا إعداده العسكري. وكان الهدف واضحًا، تمثّل في استيعاب مليشيات الأحزاب السياسية والدينية من جهة، وتهيئة مساعدة مسلحة لقوات التحالف وقتها.[1]

واجهت وزارة الدفاع تحديات كبيرة أثّرت في أمن واستقرار العراق بصورة مستمرة، بدءًا من قرار الحاكم المدني الأمريكي «بول بريمر» الذي قرّر حلّ الجيش العراقي وتسريح آلاف الضباط أصحاب الخبرة، وكان هذا القرار من أشد الضربات التي خلخلت بنية الجيش العراقي بطريقة لم يجرِ إصلاح ضررها حتى الآن، حيث أُفرِغ الجيش من جيل عسكري كامل من ذوي الخبرة. ومن ناحية أخرى قام «بريمر» بالسماح بدمج عناصر المليشيات الحزبية في الجيش الجديد (بحسب أمر سلطة الائتلاف المرقّم 91 في 7/ 4/ 2004).[2]

كانت الأعوام من2003 (–2008) تمثل تحدّيًا جسيمًا في بناء الجيش العراقي لم

يواجهه جيش مسبقًا، إذ كان يجب على وزارة الدفاع استقطاب متطوعين، وتدريبهم، وتسليحهم، وتجهيزهم، وضمهم إلى وحدات وتشكيلات قتالية بصورة متسارعة، ثم إشراكها فيما بعد في قواطع العمليات والاشتباك مع الجماعات المسلحة والإرهابية التي تنامت آنذاك بوقت قياسي وفي ظروف استثنائية، بينما كان مستوى الجهوزية القتالية للوحدات لا يزال بدائيًا، ولا يرقى إلى مستوى الاشتراك في قتال فعلي.

شهدت فترة ما قبل خروج القوات الأمريكية (2009 – 2011) حالة من الاستقرار الأمني نسبيًا، ولكنه لم يستغل بشكل مناسب في بناء قدرات القوات المسلحة بما يتلاءم مع التحديات الكبيرة في الدفاع عن العراق أرضًا وسماءً وماءً. فلم تكن أهم القيادات والأسلحة قد أكملت بناءها، كالقوة الجوية والدفاع الجوي والقوة البحرية، قبل خروج القوات الأمريكية في نهاية عام 2011.

ولم تكن النخب السياسية متحمسة لإعادة بناء جيش له قدرة على مواجهة التهديدات التي تنامت قدرتها، وظلت منطلقات تأسيسه وعقيدته القتالية والشكل النهائي لنظام معركته غير واضحة، وأُهدِرت موارد كبيرة. وقد أثبتت ذلك أحداثُ 2014 وسيطرةُ تنظيم داعش على ثلث مساحة العراق، ولم تستطع القوات العراقية الحديثة التكوين مواجهتها بصورة كافية.[3]

تحديات الانسحاب الأمريكي 2011 وسقوط الموصل 2014

عانى العراق بعد الانسحاب الكامل للقوات القتالية الأمريكية إشكالية خاصة في تحقيق الأمن والنظام في المدن العراقية بالاعتماد على قواته فقط. وترتبط هذه الإشكالية في جوهرها بأن القوات العراقية لم تكن الطرف الوحيد الذي يحتكر السلاح، أو استخدام العنف، فضلًا عن ضعف تلك القوات وتدني كفاءتها.

عندما بدأ الجيش الأمريكي الانسحاب من العراق بين عامي (2009– 2011)، أولًا من المدن ثم تدريجيًا من كل المحافظات– بدأت نوعية القيادة تنخفض بشكل كبير في قطاع الأمن في العراق. وكان التسييس المفرط للقيادة في قطاع الأمن أحد العوامل التي جعلت المؤسسات الأمنية والعسكرية (تشبه الهرم المقلوب)، في الجزء العلوي من ذلك الهرم كانت هناك قاعدة واسعة من كبار الضباط والمقرات، والعديد منهم يتنافسون مع بعضهم بعضًا على فرص الفساد .أما في الأسفل، فكانت هناك مجموعة ضيّقة جدًّا من الضباط الصغار وضباط الصف، ولم يبدُ أن ذلك الهرم المقلوب سيصمد لوقت طويل، وانهار بسرعة وبشكل تام عندما هجم عليه تنظيم داعش.[4]

إن ما حدث من انتكاسة في الموصل لم تكن مفاجئة لأولئك الذين يعرفون عن قرب الظروف التي كانت تعيشها وحدات الجيش، كما كان لتأثير الوضع في سوريا وما يجري في المنطقة بشكل عام تأثير سلبيّ على تردي الأوضاع الأمنية من خلال الاستقطاب الطائفي الشيعي- السني.

> **"إن الاحتلال الأمريكي للعراق والانسحاب منه أفقد العراقيين عملية بناء ذاتهم، كما أنه أيضًا عوّق كل جهودهم في بناء مدركاتهم الأمنية"**

وقد لاحظ خبيرا تطوير القوة العسكرية «DJ Elliott» و «Barak A. Salmoni»، في وقت مبكر من عام 2011، أن قوات الأمن العراقية بإمكانها فقط مكافحة المسلحين خفيفي التسليح، وأن الجيش العراقي لا يمكنه أن يشارك في معارك ذات الكثافة العالية والمتوسطة ضد قوات مسلحة لديها دبابات ومدفعية وأسلحة مضادة للدبابات ودفاعات جوية، وكل ذلك كان تنظيم داعش قد غنمه بعد اندلاع الحرب الأهلية السورية.

وقد توقع «Elliott» في آذار 2011 قائلًا: «إن الجيش العراقي سينهار في حرب تقليدية عالية الكثافة»، أما «Salmoni» فقد كان أكثر وضوحًا عندما قال في أيار 2011 : «إن قوات الأمن العراقية تواجه صعوبة خطيرة في مهاجمة وتحييد التحصينات المركزة للمسلحين في العراق»[5].

بينما تشير «Florence Gaub» إلى أن العلاقات (المدنية- العسكرية) المختلّة كانت السبب الرئيس لانهيار الجيش. فقد كانت السيطرة المدنية في يد رئيس الوزراء (نوري المالكي في حينها) وحده من دون حسيب أو رقيب، وأصبح الجيش مؤسّسة طائفية غير فعّالة، وبدلًا من العمل على استحداث مسؤوليات الدفاع المشتركة، والتأسيس لتبادل متوازن للخبرة العسكرية والموارد المدنية، وتطبيق مبادئ المساءلة والجدارة، والحدّ من تدخّل الطرفين في شؤون بعضهما- ظهر نظام يقوم على انعدام الثقة والتدخّل والإقصاء[6].

ممّا سبق يتبين أن الاحتلال الأمريكي للعراق، والانسحاب منه، أفقد العراقيين عملية بناء ذاتهم، كما أنه أيضًا عوّق كل جهودهم في بناء مدركاتهم الأمنية، بعد أن أصبح الإرهاب هو المتغير الأكثر فعالية وعنصر الاستنزاف والإرباك للرؤى والإمكانات العراقية.

التحديات البنيوية (الهيكلية) للمؤسسة العسكرية والأمنية العراقية

التحدّيات هي المشكلات التي ترتبط ببنية الدولة العراقية بعد 2003، وما صاحبها من تحديات تأسيسية أثّرت في شكل مؤسسات الأمن والدفاع، وهذه التحديات هي:

خلل المنظومة السياسية، غياب العقيدة العسكرية، خلل التوازن الطائفي والتكوين غير المهني، إشكالية التنظيم والهيكلية الإدارية، غياب إستراتيجية موحدة للتسليح والتدريب.

1- خلل المنظومة السياسية: إن عمل الأحزاب السياسية العراقية بعد عام 2003، هدف إلى السيطرة على النظام السياسي والدولة، لا على العمل ضمنهما. ومن هنا تغلغلت الأحزاب داخل أجهزة الدولة العسكرية، والجيش وباقي الأجهزة الأمنية المسلحة الأخرى، وجعلتها ساحة للصراع السياسي في سبيل القبض على السلطة. ولجأت القوى السياسية السنية والشيعية إلى استخدام السلاح لتسوية الخلافات بدلًا من الصراع السياسي ضمن الدولة.[7]

إن اختلال وهشاشة العملية السياسية والانقسام الحاد بين المكونات، كل ذلك أدى إلى بناء مؤسسة عسكرية ضعيفة غير رصينة، وهذا أدى إلى ضعف أدائها القتالي بشكل كبير؛ بسبب الانقسام السياسي والطائفي. فالأكراد لا يريدون بناء جيش قوي خوفًا من تهديدهم كما حصل بعد الاستفتاء في أيلول عام2017، ووقوع صدامات بين المؤسسة العسكرية وقوات البيشمركة. كما أن السنة كانوا يعدّون الجيش تشكيلًا طائفيًّا بسبب السياسات الطائفية التي اتبعتها الحكومة في تسيس هذه المؤسسة، وكانوا يعدّون الالتحاق بالجيش في ظل الاحتلال أمرًا معيبًا وغير جائز وغير مشرّف، وهذا سبّب اختلالًا كبيرًا في عملية إقامة المؤسسة العسكرية والأمنية العراقية.

2- غياب العقيدة العسكرية: إن من أهم الأزمات التي برزت نتيجة سوء الإدارة الأمريكية في العراق، العشوائية عند إنشاء المؤسسة العسكرية في العراق. فأي قوة عسكرية في العالم لا يجري تشكيلها إلّا وفق معايير وسياقات متفق عليها، سواء في إطار الدولة، أو حتى ضمن المعايير المتفق عليها دوليًّا. فعملية التأسيس جاءت انعكاسًا للوضع السياسي الجديد، وتبلور شكل المحاصصة السياسية القائمة على أسس حزبية أو طائفية أو عرقية.

أغلب الأجهزة المسلحة العراقية بعد 2003 لا تمتلك عقيدة عسكرية موحدة، بسبب تعدد مصادر التدريب والتسليح. وهذا الأمر أحد إسقاطات الجانب السياسي من حيث انعدام رؤية وفلسفة واضحة للدولة، ولاسيّما في ظل التصارع والاختلافات الداخلية والإقليمية. ولم تتمكن القيادة السياسية والعسكرية في العراق من وضع حتى لمسات بسيطة لعقيدة عسكرية، وإن ما جرى بناؤه من الجيش هو بالأساس لمواجهة عدو داخلي بإرادة امريكية؛ لمساعدتها في مواجهة التهديدات.[8]

3- خلل التوازن الطائفي والتكوين غير المهني: إن اعتماد مبدأ المحاصصة

الطائفية في بناء المؤسسة العسكرية والأمنية من السلبيات التي أثرت في تركيبة منظومة القيادة والسيطرة وتوزيع المناصب على حساب الحرفية والمهنية في الجيش. بدءًا من رئاسة أركان الجيش، نزولًا إلى الفِرَق والتشكيلات. وهذا أدّى إلى تدخل الانتماء السياسي والطائفي في هذه المؤسسة التي كان يجب أن تكون فوق الميول والاتجاهات السياسية. كذلك فإن عملية دمج المليشيات في بناء القوات المسلحة والأجهزة الأمنية أسهمت بشكل كبير في مستوى الكفاءة والأداء. حيث تغوّلت هذه الميليشيات في غالبية الصنوف والأجهزة الأمنية والعسكرية التي يجب أن تكون محايدة وفوق الميول والاتجاهات السياسية، وتكون مهنية، وغير طائفية؛ لكي تؤدي واجبها في بسط النظام وهيبة الدولة.

على المستوى المهني، في عام2005 تكثّفت جهود التدريب والتوظيف، وبحلول عام 2007 ازدادت عمليات التجنيد في قوات الأمن العراقية، وقد تم تجنيد (14000) عنصر في الجيش العراقي الجديد كلّ خمسة أسابيع. وفي غضون (6) سنوات، وصل حجم الجيش العراقي إلى أربعة أضعاف. ويتضح أن عملية التجنيد التي تمّت بسرعة قد أضرّت بسلك الضباط على وجه الخصوص؛ لأن الأمر يتطلّب سنوات أو حتى عقودًا

لتدريب الضباط من ذوي الرتب المتوسطة أو العالية. في عام2008 ، جرى شغل(73٪) فقط من وظائف الضباط و (69٪) من وظائف ضباط الصف، وهذه الفجوة لم يتم جسرها حتى عام[9] .2018

كما أن هناك الكثير من الضباط أُخرِجوا من الجيش خلال فترة النظام السابق وهم برتب صغيرة، ثم أُعيدوا بعد الاحتلال برتب كبيرة جدًا من دون تدرج في المناصب والرتب، وتسلموا مناصب رفيعة أكبر من إمكاناتهم، وهذا أثّر كثيرًا في أداء تشكيلات الجيش والقوات الأمنية.[10]

إن التكوين غير المهني للجيش العراقي من أهم العوامل التي أدت إلى عدم تنامي قدراته والصمود أمام التحديات التي واجهها. وذلك من خلال تبني سياسة توزيع مناصب القيادة والإمرة تبعًا للمحاصصة العرقية والطائفية.

4- إشكالية التنظيم والهيكلية الإدارية: تعاني المؤسسة العسكرية والأمنية العراقية مشكلة التباين في التنظيم، وشكل الهيكل الاداري، والمراجع العسكرية الواجب اتباعها لتشكيلاته.

إنّ هيكلة بناء القوات العراقية الجديدة استُنسِخ من الهيكل التنظيمي للجيش الأمريكي، حيث نُظِّمَ هيكل وزارة الدفاع العراقية بعد احتلال العراق عام 2003، وفقًا للتنظيم الأمريكي، بينما كانت تعمل وزارة الدفاع منذ تأسيس الجيش العراقي في (6 كانون الثاني 1921) حتى (9 نيسان 2003)، وفقًا للتنظيم الإنكليزي. وهذا التغيير في شكل التنظيم أوجد خللًا كبيرًا، لأنه يختلف من حيث الآليات وسلسلة المراجع العسكرية والمركزية المتبعة في إدارة الأمور العسكرية.[11]

عند الاطلاع على تسلسل مراجع القيادة للمؤسسة العسكرية والأمنية نجد أن الهيكل التنظيمي للمؤسسة العسكرية يتّسم بالترهل وزيادة عدد حلقات القيادة التي تعوّق مرونة الحركة، وتؤدّي إلى تضارب في الأوامر، وتسبب هدرًا في الموارد المالية والبشرية. كما جرى تشكيل بعض الأجهزة الأمنية على حساب قوات الجيش والأجهزة الأمنية وقدراتها القتالية.

وإنّ تعدّد مراكز القيادة أدّى إلى ضعف في منظومة القيادة والسيطرة؛ لوجود قوات أخرى خارج المنظومة الأمنية؛ كقوات مكافحة الإرهاب، وقوات الحشد الشعبي، وقوات البيشمركة، التي تعمل بصورة منفصلة عن وزارة الدفاع، وهذا سبب إشكالًا كبيرًا في كيفية التنسيق والتعاون.

وما كان كل هذه الصعوبات وعمليات هدر الموارد البشرية والمادية ليحدث لو كان كلّ هذه القيادات والتشكيلات منضويًا تحت قيادة وزارة الدفاع فقط؛ ولاستفادت الوزارة

من هذه الإمكانيات البشرية والمادية لتعزيز قدراتها القتالية.[12]

5- غياب إستراتيجية موحدة للتسليح والتدريب: لم تكن خطة تسليح وتجهيز القوات المسلحة العراقية التي أُعِدّت عام 2006 تحقّق أحد أهم متطلبات الإستراتيجية الأمنية، وهو معالجة التهديد الحالي، حيث كان التهديد ولا يزال مواجهة عدو غير نظامي، وتنظيمات مسلحة وإرهابية، بالإضافة إلى مليشيات مسلّحة تفوق قدراتها قدرات الجيش من حيث التسليح والاستخبارات.

كما أن التبذير في موازنة الدّفاع؛ بشراء مُعدّات وأسلحة لا يحتاج إليها الجيش في حربه الحالية، شكّل ذلك معضلة حقيقية أثرت في أداء وبناء القوات المسلحة العراقية، بالإضافة إلى الفساد المالي والإداري المتعلق بإستراتيجية التسليح والتجهيز، ومن ذلك صفقات الفساد الكبيرة، التي كان لها تأثير كبير في استيراد أسلحة قديمة لا تواكب التهديدات المحتملة.[13]

كان أكثر العقود المقترحة اقتناء أسلحة تقليدية لمواجهة عدو نظامي وتقليدي، مثل: (المدفعية، الهاونات، الدبابات، طائرات F-16). فيما كان من الممكن استغلال مبالغها في التعاقد على تسليح الجيش بما يوفّر له سرعة الحركة والمرونة العالية والتدخل السريع، كالطائرات المروحية K والعجلات المدرعة، ومعدات تطهير الألغام، وتطوير الاستخبارات، وتدريب الجيش على الأعمال القتالية الخاصة.

بالإضافة إلى هذا، تعددت المؤسسات التدريبية للجيش العراقي الجديد، وغالبها خارج العراق، وبنظام الصفقات التجارية. فعمليات التدريب التي رافقت بناء القوات المسلحة الجديدة توزعت بين عمليات تدريب (أمريكية وبريطانية وأسترالية وكندية وألمانية وفرنسية وأردنية وإيرانية وأوكرانية). هذا الأمر أدّى إلى تعدد مدارس التدريب، وافتقار القوات إلى وجود عقيدة عسكرية عراقية، وقواعد اشتباك موحدة. وهذا أمر مهمّ جدًّا في بناء الجيوش الحديثة، كما إن الإخفاق في اختيار العناصر المؤهلة ذهنيًّا وبدنيًّا وعلميًّا للانخراط في الجيش الجديد كان من العلامات الفارقة؛ لذا إنّ اختلاف منظومة التدريب الجديدة عن المنظومة القديمة ولّد صعوبة كبيرة لدى منتسبي الجيش الجديد.

التحديات الوظيفية (التنفيذية) للمؤسسة العسكرية والأمنية العراقية

هذه التحديات هي المشكلات التي ترافق أنشطة أجهزة الأمن والدفاع، وتسهم في ضعف أداء وظائف هذه الأجهزة، وهي: تحديات عدم تكامل قدرات القوات المسلحة، وتداخل الدور الوظيفي بين الأجهزة العسكرية والأجهزة الأمنية، وتحدي الإمدادات اللوجستية، وتحدي زيادة الإنفاق، والتحديات الجغرافية.

1. عدم تكامل قدرات القوات المسلحة: لم تقم الولايات المتحدة بتشكيل القوات الأساسية للجيش العراقي؛ كالقوة الجوية، والقوة البحرية، والدفاع الجوي وطيران الجيش، كما لم تشكّل الصنوف المهمّة للجيش الساندة منها والخدمية؛ كالمدفعية والدروع والهندسة العسكرية والهندسة الآلية الكهربائية والتموين والنقل والصنف الإداري والطبابة وغيرها. وكل ما قامت به هو تشكيل فرق وألوية مسلحة بأسلحة خفيفة ومتوسطة، من دون تأمين الحدود الدنيا من الإسناد الناري والإداري والفني لها،[14] وهذا أظهر نقاط ضعف عديدة، منها:

- عدم وجود قوات قادرة على الردع والدفاع عن حدود العراق؛ بسبب افتقارها إلى كثير من مقومات القوة المادية والعسكرية واللوجستية؛ فالقوات البرية عبارة عن قوات مشاة خفيفة تتفاوت قدراتها العسكرية والتدريبية بشكل كبير.

- عدم تكامل القدرات العسكرية للقوة الجوية لتقديم الدعم والإسناد الجوي الكامل والكافي للقوات البرية؛ ومن ذلك الاستطلاع الجوي والتصاوير الجوية والإسناد الجوي القريب. وهو ما جعل الحاجة ملحة لوجود قوات التحالف الدولي لتقديم الدعم الاستخباري واللوجستي، وتقديم الإسناد الجوي خلال فترة محاربة داعش. وهذا إخفاق كبير في بناء القوات المسلحة العراقية.

- تُعَدّ القوات البحرية العراقية قوات نهرية بسيطة، تملك زوارق حربية بسيطة جدًّا، ولا تشكّل قواتها ما يشبه قوات خفر السواحل.

- ضعف الجانب الاستخباراتي في بداية إنشاء الأجهزة الأمنية كان أحد الأسباب الرئيسة وراء التدهور الأمني في العراق، ولم تتمكن منظومة الاستخبارات العسكرية أو وكالات الاستخبارات الأمنية من مجاراة مستوى التهديدات المحتملة، وتوقع هجمات المستقبل، بما في ذلك حجم العمليات المتوقعة وكيفية مواجهتها وإجهاضها.[15]

2. تداخل الدور الوظيفي بين الأجهزة العسكرية والأجهزة الأمنية: إنّ خلطًا كبيرًا وقع بين وظائف الأمن ووظائف الدفاع بعد عام 2003. وهو خطأ شكّل امتدادًا لخطأ إقحام الجيش في السياسة، وإخراجه عن وظيفته الأساسيّة؛ إذ جرى دفع الجيش في العمليات الأمنية داخل المدن، ونُشرت قواته على الطرقات في داخل المدن. وقد استمرّ هذا حتى بعد عام 2011 وانسحاب القوات الأمريكية وانخفاض المواجهات المسلحة واستباب الأمن النسبي في البلاد، إذ بقيت ثكنات الجيش داخل المدن، وأثّر ذلك بشكل ملحوظ في الإدارة المحلية من خلال تدخل وهيمنة قرارات القائد العسكري في شؤون إدارة المدينة أو القضاء والناحية.

وعلى الرغم من ارتفاع عدد القوات الأمنية في الجيش والشرطة، وتضخّم موازناتها إلى أرقام كبيرة، فإن ذلك لم يحقّق الأمن، ولم يمكّن القوات الحكومية من الحفاظ على الأرض، والدفاع عن المدن العراقية. وكان هذا التداخل عاملًا مهمًّا في تدهور الوضع الأمني، وتدهور صورة الجيش لدى المجتمع العراقي. حيث إن تحويل مهام الجيش العراقي من مواجهة التهديدات الخارجية إلى جيش يؤدي مهام الأمن الداخلي، وإقحام هذه المؤسسة في الصراعات الداخلية، وارتكاب مجازر بحق المدنيين والمتظاهرين في الحويجة وديالى والفلوجة والرمادي، نزع عنه صفة الوطنية. لأن هذه المؤسسة خضعت منذ بداية تشكيلها إلى سياسات طائفية، انعكست سلبًا على أدائها في تعاملها مع المكونات الأخرى للشعب العراقي.

3. تحدي الإمدادات اللوجستية: أخفقت المنظومة الإدارية في تقديم الدعم اللوجستي بسبب تفشي الفساد المالي والإداري. ويشير تقرير وزارة الدفاع الأمريكية فيما يخص الدعم اللوجستي للقوات المسلحة العراقية؛ إلى أن ميزانية وزارة الدفاع العراقية عام 2009كان (٪70) منها قد تم تخصصيه للرواتب بقيمة (1.91مليار دولار)،

ونسبة (٪24) منها ذهب الى تحسين حياة الجنود كحوافز وبدل خطورة ومكافآت بقيمة (1 مليار دولار). كما جرى أيضًا إلغاء المشروعات الجديدة، مثل بناء القوة الجوية والمدفعية والخدمات اللوجستية والاستخبارات والاتصالات والوحدات الطبية. وبلغت فاتورة الصيانة العسكرية السنوية (360) مليون دولار في ميزانية عام 2009.[16]

بحلول عام2011 ، كان قد تمّ بناء (٪40) من الوحدات اللوجستية للجيش العراقي، منها٪15 () فقط للشرطة الاتحادية في وزارة الداخلية، وقد جرى بناء اثنين من كتائب مدفعية الميدان، في أربعة عشر فرقة في الجيش العراقي. كما أن وحدات الشرطة الاتحادية والجيش العراقي ليست لديها أسلحة ثقيلة مضادة للدبابات، ما عدا قاذفات RPG-7.[17]

4. تحدّي زيادة الإنفاق: اضطرت الحكومات المتعاقبة إلى تخصيص نسبة كبيرة من الإنفاق الحكومي للأمن والدفاع؛ لكونهما الهدف الاكثر أهمية والاكثر إلحاحًا في أجندة جميع الحكومات. كما أن الإنفاق العسكري لا يقتصر على قوات الجيش بصنوفه وأسلحته (البرية والجوية والبحرية) فحسب، بل يتجاوزه إلى صنوف وأسلحة وذخائر القوات شبه العسكرية، التي تقدّم العون، أو تحل محل قوات الجيش لتوطيد الأمن؛ سواء كانت تتبع رئاسة الحكومات أم وزارات أخرى. وغالبًا ما تكون هذه القوات كبيرة في الدول غير المستقرة، مثل العراق.[18]

إن الإنفاق العسكري في العراق هو الإنفاق الذي يخدم الهدف الإستراتيجي للجيش،

وهو (الأمن والدفاع)، فيشمل بالإضافة إلى نفقات الدفاع- الإنفاق على المؤسسات الأخرى، مثل جهاز مكافحة الإرهاب المكون من (12000) عنصر، وهيئة الحشد الشعبي (منذ عام 2016) المكونة من أكثر (122000) عنصر، ومجلس الأمن الوطني. فضلًا عن الإنفاق على وزارة الداخلية التي تضم تشكيلات تهدف إلى القيام بعمليات عسكرية من جانب، ومكافحة الإرهاب من جانب آخر.[19]

ويمكن تحديد عبء الإنفاق العسكري العراقي من خلال قيمة ما ينفق على الأمن والدفاع في الموازنات المتعاقبة، ومقدار ما يشكله هذا الإنفاق من إجمالي النفقات الحكومية، فضلًا عن نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي.

يصل الإنفاق العسكري في موازنة عام 2019، إلى 25 ترليون دينار، وهو ما يعادل 19 ٪ من إجمالي النفقات العامة، وهو أكبر بنحو ثلاث مرات من الإنفاق الاجتماعي (الصحة والبيئة والتربية والتعليم). وهو يُسبِغ عليها صفة موازنة حرب أكثر من كونها موازنة إعمار.[20] وهذه المشكلة من أكبر المشكلات التي تواجه صانع القرار، إذ يصعب الإقدام على خفض عدد المنتسبين الكبير الذين بلغت مرتباتهم أكثر من (17) تريليون دينار؛ أي (14) مليار دولار، وهذا يشكل (76٪) من إجمالي الإنفاق العسكري. ومن جهة أخرى ليس مجديًا خفض بقية بنود الإنفاق العسكري؛ لأنها لا تشكل سوى نسبة بسيطة.

ممّا سبق نستنتج أن الإنفاق العسكري العراقي يستنزف الاقتصاد العراقي، ويتسبب في آثار سلبية، ومع ذلك فإنه من الصعب خفض هذا الإنفاق بنسبة كبيرة؛ لتجنب تقليص القدرات الدفاعية. كما أن الاقتصاد العراقي يعاني بشكل خاص انخفاضَ الإيرادات المعتمدة كليًّا على الصادرات النفطية، وهذا يحتّم على راسمي السياسات الاقتصادية البحث عن حلول لخفض الإنفاق الحكومي على الإنفاق العسكري والأمني.

5. التحديات الجغرافية: يؤدّي الموقع الجغرافي دورًا كبيرًا في بناء عقيدة الدولة العسكرية؛ لأنه يحدّد حجم ونوع القوات المسلحة التي تحقق سيادة كاملة ضد أشكال الضغوط والتدخلات الخارجية كافة، وتحقق الأمن الوطني للدولة. وقد فرض الموقع الجغرافي للعراق تحديات عسكرية تجاه بناء المنظومة العسكرية.

إنّ امتلاك العراق حدودًا طويلة جعل من عبء الدفاع عن أراضيه أمرًا شاقًّا ومرهقًا، ولاسيما أن العراق يمتلك الكثير من المشكلات الحدودية، والخلافات حول الموارد المائية مع دول جواره الإقليمي، ووجود المجاميع الإرهابية في المناطق الجبلية الوعرة والصحراء الشاسعة... وهذه كلها عوامل تفاقم من المخاطر المحدقة بالأمن الوطني

العراقي، وبأمن وسلامة المنطقة بشكل عام.

لذا تتطلب المساحة الواسعة والمتنوعة طبوغرافيًّا (جبال، سهول، هضاب، صحارى)- إعداد قوات مسلحة ذات قابلية حركة جيدة، وإعداد صنوف متعددة بحسب البيئة الجغرافية، لذلك نجد من الضرورة إعداد قوات عسكرية عراقية برية تركز على التشكيلات المدرعة والآلية والقوات المحمولة جوًّا (المجوقلة)؛ لإمكانيتها على المناورة الواسعة، ومن ثم معالجة أيّ تهديد في أيّ اتجاه من الحدود.

تحديات العلاقة مع قوات الحشد الشعبي

ترتبط قوات الحشد الشعبي بهيئة تابعة لرئيس الوزراء «القائد العام للقوات المسلحة»، وكان للحشد الشعبي دور ملحوظ في عمليات تحرير المناطق التي سيطر عليها تنظيم داعش الإرهابي. وعلى الرغم من ذلك فإن الحشد الشعبي يعاني تحديات «**بنيوية وتنفيذية**» كما في بقية أجهزة الأمن والدفاع العراقية:

1. إشكالية التنظيم والارتباط الإداري: يصف الخبير في الجماعات المسلحة «هشام الهاشمي»، الحشد الشعبي بأنه «مجموعة من الفصائل المسلحة المختلفة مذهبيًّا وقوميًّا وسياسيًّا وماليًّا وعسكريًّا، وهو تشكيل غير منتظم بسياقات وتعليمات المدارس العسكرية و«الشرطوية» العراقية، ويعتمد على خبرات وتدريبات الحروب الهجينة.[21]

وفقًا لذلك نستنتج:

– فقدان الحشد الشعبي إلى منظومة سلسلة المراجع والتسلسل الهرمي؛ من حيث عدم وجود العدد الكافي من الضباط الأكاديميين، وتحديد المهام والمسؤوليات ما بين الأفراد ضمن التشكيلات الصغيرة والكبيرة.

– كما لا ترتبط هيئة أركان الحشد الشعبي برئاسة أركان الجيش والقيادة العامة للقوات المسلحة، وسيكون عملها خارج التعبئة والسياق العام للقوات المسلحة النظامية.

– فقدان الانضباط العسكري، وفقاً العدد الذي سيكون مع كل فصيل والعمر، والمعسكرات غير النظامية، والمصانع وورش التصنيع والتطوير غير النظامية، والمخازن وأنواع السلاح والأعتدة، والانتشار الجغرافي، والرتب الفخرية والزي الرسمي، ومستوى التدريب والتسليح، وأسماء الألوية والرايات.

وقد أصدر رئيس الحكومة السابق «عادل عبد المهدي»، في 18 حزيران 2019، أمرًا ديوانيًّا بهيكلة الحشد الشعبي، وفي أيلول 2019، تمت المصادقة على الهيكليَّة التنظيميَّة الخاصة بالهيئة، وإلغاء جميع العناوين والمناصب السابقة التي تتعارض مع العناوين الواردة في الهيكليَّة الجديدة. وبالنظر إلى الهيكل التنظيمي للحشد الشعبي في (المحلق رقم3)، نجد أنه تنظيم متكامل من حيث التكامل الوظيفي والإداري، والتعدد في الصنوف القتالية والاستخبارية المختلفة، وكذلك الانتشار الجغرافي الواسع، وهذا يشير إلى أنه تنظيم مستقل تمامًا عن اتباع قرارات المؤسسة العسكرية أو الأمنية، وأن الارتباط الخطي الوحيد هو بقيادة رئيس الوزراء عن طريق رئيس هيئة الحشد. وهذا ما يجعلنا أمام عدة تحديات:

- اختلاف العقيدة العسكرية للقوات المسلحة العراقية النظامية، والعقيدة القتالية للحشد الشعبي.

- صعوبة دمج قوات الحشد الشعبي بالقوات المسلحة العراقية، ووحدة القرار العسكري في المنظومة العسكرية بالكامل.

- اختلاف منظومة القيادة والسيطرة والهيكلة التنظيمية بين القوات المسلحة العراقية النظامية، ومنظومة القيادة والسيطرة، والهيكلة التنظيمية للحشد الشعبي.

- تحدي علاقة الحشد الشعبي بمرجعيات دينية داخلية وخارجية، وكيف يمكن تحويل ولائها للمؤسسة العسكرية في الدولة العراقية.[22]

2. **ضعف التكوين المهني لأفراد الحشد الشعبي:** إن أغلب الأفراد الذين انضموا إلى قوات الحشد الشعبي من فئات الشباب المتحمّس الذي اتبع توجيهات المرجع الديني (علي السيستاني) لمقاتلة تنظيم داعش وهم من محافظات وسط وجنوب العراق، وكانت عملية التجنيد والتجهيز والإعداد تمرّ بفترات قياسية لا تتجاوز الأسبوع؛ نظرًا لتسارع التهديدات الأمنية، ولم تكن هناك أي عملية تدريب مسبقة، بالإضافة إلى أن مستوى الضباط (المستوى المتوسط) في الحشد ليس على مستوى من الخبرة والتدريب الكافي للقيادة.

3. **عدم وضوح الدور الوظيفي لقوات الحشد الشعبي:** بعد انتهاء المعارك ضد تنظيم داعش، وإعلان الحكومة انتصارها على داعش في ديسمبر عام 2017، بعد ثلاث سنوات على الحرب. ظهر تحدي وجود قوات الحشد الشعبي في المدن، والسيطرة على القرار المدني فيه، وتشكيل مكاتب اقتصادية، والقيام بتصرفات طائفية ضد أهالي المناطق المتضررين من داعش، أثّر ذلك بشكل سلبي في صورة الحشد من قبل أبناء هذه المناطق، وانعدام الثقة لدى النازحين بالعودة إلى مناطقهم، لعدم شعورهم بالأمن، وتوقف عمليات إعادة الاعمار في المدن المدمرة.[23]

مما تقدم يتضح أن إشكالية علاقة قوات الحشد الشعبي بمؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية ستبقى قائمة، سواء أكان جزء منها أم خارجها، خصوصًا بعد أن أصبح له نفوذ سياسي في البرلمان والحكومة، وهذا يستدعي البحث عن برامج إستراتيجية لإيجاد حلول حقيقية لمعالجة هذه التحديات.

تحديات العلاقة مع إقليم كردستان العراق

من ضمن التحديات التي تعانيها المؤسسة العسكرية والأمنية العراقية الإشكالية في صيغة العلاقة العسكرية والأمنية مع إقليم كردستان العراق، التي كانت ولا تزال محل خلاف بين بغداد وأربيل؛ حول حدود الصلاحيات، والسيطرة على المناطق المتنازع عليها.

الدستور العراقي الدائم عام 2005، وضع شؤون الأمن والدفاع ضمن اختصاصات

السلطة الاتحادية، ويدخل ضمن هذه الاختصاصات وضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها، وإنشاء القوات المسلحة وإدارتها وخضوعها للسلطة المدنية دون التدخل في الشؤون السياسية، أو في عملية تداول السلطة. ويمارس رئيس مجلس الوزراء مهام (القائد العام للقوات المسلحة)، وترتبط به جميع الوزارات الأمنية وأجهزة المخابرات والاستخبارات، ويقع ضمن اختصاصاته تعيين أصحاب الدرجات الخاصة ورئيس أركان الجيش ومعاونيه ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق، ورئيس المخابرات الوطني، ورؤساء الأجهزة الأمنية بعد موافقة البرلمان.[24]

وكون إقليم كردستان الإقليم الوحيد في النظام الفدرالي حاليًّا، فإنّه تبرز تحديات حول مسألة تطبيق الاختصاصات والصلاحيات الأمنية وتقاطعاتها بين الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية لإقليم كردستان. وتثير التساؤلات حول التقاطعات الدستورية ما يأتي:

1. أشارت المادة (110) من الدستور العراقي إلى أن وضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها، وإنشاء القوات المسلحة التي تتولى حماية وضمان أمن حدود العراق والدفاع عنه، تقع ضمن اختصاصات وصلاحيات الحكومة الاتحادية. في حين منحت المادة (121/ خامسًا) حكومات الأقاليم سلطة إنشاء وتنظيم قوى الأمن الداخلي للإقليم، مثل الشرطة والأمن وحرس الإقليم.

وفي ذلك عدم وضوح وتداخل في المادتين، ويتطلب الأمر توضيح ذلك، لأن حماية حدود العراق لا تقع على عاتق وزارة الدفاع فقط، بل تتحمل وزارة الداخلية الاتحادية جزءًا من مسؤولية الدفاع عن حدود البلد من خلال قوات الحدود التابعة لها، ومن ثم ستكون من ضمن اختصاصات سلطة الأقاليم، وهنا تبرز الحاجة إلى أن تكون قيادة قوات الحدود قيادة اتحادية لكي تصبح مسألة الدفاع عن كل حدود العراق ضمن اختصاصها بالتعاون مع الجيش.

2. هناك نص في مشروع دستور إقليم كردستان في المادة (104/ 12)، يقول: «يُمنَع دخول القوات المسلحة الاتحادية العراقية إلى الإقليم دون موافقة برلمان كردستان»[25].

والمفروض أن تكون للقوات المسلحة الاتحادية حرية الحركة على كامل التراب العراقي؛ لأجل القيام بدورها في الدفاع عن البلد، وهذا الوضع يقود في الحقيقة إلى جيشين بعقيدتين وتنظيمين عسكريين مختلفين داخل حدود الدولة الواحدة ونظامها السياسي، ومن شأن ذلك إضعاف الدولة، وسوء إدارة الأمن فيها، وبخاصة عندما يكون هناك استقلال في التمويل وفي القيادة والسيطرة.

الخاتمة

شهدت المرحلة ما بعد عام 2003 تغييرات جذرية كبيرة، أثرت بشكل كبير في بنية الدولة العراقية بصورة عامة، وفي بنية المؤسسة العسكرية والأمنية بصورة خاصة، مثل حلّ الجيش والأجهزة الأمنية الذي انعكس بشكل سلبي على عملية الضبط العسكري وقيادة المؤسسة العسكرية. كما أن المؤسسة العسكرية والأمنية العراقية لم تكن بعيدة عن الصراعات السياسية، سواء أكان داخل المؤسسة أم ما بين المؤسسة والسلطة والشعب. وما يزال تحدي توزيع الأدوار القتالية ما بين وزارة الدفاع والداخلية يمثّل مشكلة أمنية إستراتيجية، تحتاج إلى معالجة موضوعية جادة؛ لغرض تحديد المهام والواجبات لكل واحدة منها، بالإضافة إلى موضوع الخلاف بين حكومة بغداد وحكومة إقليم شمال العراق حول سلطات وصلاحيات قوات الحكومة الاتحادية العراقية داخل الإقليم، وكذلك موضوع عدم وضوح آلية للتعاون الأمني والعسكري في المناطقة المتنازع عليها.

لذلك تحتاج المؤسسة العسكرية والأمنية العراقية إلى إعادة تقييم وتنظيم واسعتين؛ من أجل إعادة بناء وتجهيز وتعويض النقص الحاصل فيها، كما تحتاج إلى عملية تشخيص واسعة لمكامن الفساد؛ من أجل استئصالها، كما تحتاج إلى تشريعات قانونية تحصّن المؤسستين من نفوذ الأحزاب السياسية، وبناء إستراتيجية أمنية شاملة وواضحة تشترك فيها جميع أطراف المجتمع العراقي. كما أنّ الوضع يحتاج إلى إعداد المؤسسة العسكرية وتدريبها وتأهيلها وفق برامج علمية رصينة، وتأمين أفضل الأسلحة والتجهيزات وفق عقيدة وطنية ومهنية للدفاع عن العراق وحماية أرضه ومواطنيه، من دون الاعتماد على القوات الأجنبية، ويحتاج أيضًا إلى إعادة النظر في إستراتيجيات التسليح والتجهيز والتدريب والإسكان، وسدّ النقص نتيجة الاندثار، وإعادة النظر كذلك في الغايات والأهداف والمهام والواجبات.

الهوامش والمراجع:

1. السوداني، إسماعيل. «وجهة نظر حول حقيقة الجيش العراقي الجديد وأسباب الانتكاسات المتلاحقة»، مركز الحوار العربي، واشنطن، 2015.
2. أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 91 لسنة 2004»، صحيفة الوقائع العراقية، العدد (3984)، 2004/6/15، ص 69.
3. القيسي، ماجد. «الجيش العراقي ودوره في منظومة الأمن والدفاع»، مجلة سياسيات إستراتيجية، العدد 1، ص41. 2018.
4. Michael Knights & Jabbar Jaafar, “Restoring the Iraqi Army’s Pride and Fighting Spirit”, (2015), available at: https://bit.ly/2Z1FxkY.

5. See: DJ Elliott, “The Missing Links: A Realistic Appraisal of the Iraqi Military”, Defense Industry Daily staff, July 12, 2011. Barak A. Salmoni, “Responsible Partnership the Iraqi National Security Sector after 2011”, the Washington institute, May 2011 p.11.
6. Florence Gaub, “An Unhappy Marriage: Civil-Military Relations in Post-Saddam Iraq”, (2016), Carnegie Middle East Center, available at: https://bit.ly/2Nc3lIY.
7. Ali A. Almamoori, “The Army and Irregular Armed Groups in Iraq: The State versus the Ethnic Alternative”, Arab Center for Research and Policy Studies, Omran for social studies, 2017, Issue 6 /22. P125.
8. القيسي، ماجد. «الجيش العراقي ودوره في منظومة الأمن والدفاع»، مصدر سبق ذكره.
9. See: Anthony Cordesman, “The U.S. Transition in Iraq: Iraqi Forces and U.S. Military Aid”, 2010, Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 22. “Special Inspector General for Iraq Reconstruction”, 2010, Quarterly Report to the United States Congress, 61. “Special Inspector General for Iraq Reconstruction”, 2008, Quarterly Report to the United States Congress, 98. “Inexcusable Failure: Progress in Training the Iraqi Army and Security Forces as of Mid-July 2004”,Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 8. Lieutenant Colonel Carl D. Grunow, “Advising Iraqis: Building the Iraqi Army”, 2006, Military Review 86, no.4:15.
10. الطائي، محمد سلمان، «التوازن الإثني في منظومة الأمن والدفاع العراقية». مجلة سياسيات إستراتيجية، العدد 1، ص 85. 2017.
11. البرزنجي، فوزي. «العمل الوظيفي بين الجيش العراقي الباسل والجيش العراقي الجديد»، 4 مارس 2014.
12. الزبيدي، سامي. «الهيكل الحالي لوزارتَي الدفاع والداخلية: هدر للموارد»، جريدة الزمان، 22 يناير 2016، متاح على: https://bit.ly/33x26xV.
13. الزاملي، حاكم. «149 مليار دولار قيمة عقود تسليح العراق منذ 2003»، العربي الجديد، 22 تموز 2015. متاح على: https://bit.ly/2UiyNuz.
14. لقاء الباحث مع العقيد الركن حاتم الفلاحي، مركز سيتا، اسطنبول»، 20 نيسان 2019.
15. كاطع، سليم. «دور الجهد الاستخباري في تعزيز الأمن الوطني العراقي»، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، 16 مارس 2019، متاح على: http://mcsr.net/news471.
16. Department of Defense, Measuring Stability and Security in Iraq, Report to Congress In accordance with the Department of Defense Supplemental Appropriations Act 2008 (Section 9204, Public Law 110 - 252), December 31 2009, (pages dated January 29, 2010), pp. 55.
17. DJ Elliott, The Missing Links: A Realistic Appraisal of the Iraqi Military, Defense Industry Daily staff, July 12, 2011.

18. Tobias B¨ohmelt and Govinda Clayton, "Auxiliary Force Structure: Paramilitary Forces and Pro-Government Militias", University of Kent, 15January, 2016, p1.
19. عبد الرزاق، مصطفى. «التوظيف الاقتصادي للإنفاق العسكري العراقي ما بعد داعش»، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، (2018)، 2(30) , 463-477.
20. الموسوي، نبيل. « مَن ربح ومَن خسر في موازنة العراق لعام 2019؟»، شبكة الاقتصاديين العراقيين، أوراق في السياسية المالية، 2 يناير 2019، ص10، متاح على: https://bit.ly/2KBGJDN.
21. الهاشمي، هشام. «الحشد الشعبي: تحديات ومعالجات». مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والإستراتيجية، 30 نيسان 2018.
22. الفلاحي، حاتم. «حكومة بغداد بين تطبيق القانون وحكم الميليشيات»، مركز راسام، للدراسات الإستراتيجية، 26 تموز 2019، متاح على: https://bit.ly/2KJAsoh.
23. Knights, M. (2016). The Future of Iraq's Armed Forces. Baghdad: Al-Bayan Center Publications Series, 8, P.30.
24. «دستور جمهورية العراق"، جمهورية العراق، مجلس النواب العراقي، متاح على: http://ar.parliament.iq
25. «نص مشروع قانون إقليم كردستان - العراق»، موقع حكومة إقليم كردستان - العراق، متاح على: http://cabinet.gov.krd.

هذا هو عالمنا

مجموعة "تركواز ميديا جروب"، مجموعة إعلامية رائدة تضم عدة مؤسسات تعمل في مجال الصحافة والنشر والبث الإذاعي والتلفزيوني. تمتلك أوسع المجلات والصحف انتشاراً، وأشهر القنوات التلفزيونية، لتصبح المنصة الإعلامية الأقوى في الإعلام التركي.

والآن الفرصة متاحة أمامكم للاستفادة من هذه القوة لنشر إعلاناتكم.

TURKUVAZ
MEDIA GROUP